

موقف اليمين الفرنسي من سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية (1958-1962)

The Position of the French Right vis-à-vis the Algerian Revolution during the Fifth Republic (1958-1962)

ط.د. ورنوغي الناصر¹، أ.د. كرليل عبدالقادر²

Krelil Abdelkader, Prof : OuarnoughiNaceur

1- مخبر المخطوطات، جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، naceur.ouarnoughi@univ-alger2.dz

2- مخبر المخطوطات، جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، a.krelil@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/05/28

تاريخ القبول: 2024/11/30

تاريخ الاستلام: 2024/01/15

الملخص:

كان لإندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 الأثر البالغ في إحتدام صراع داخلي بين شتى العناصر المكونة لساكنة الجزائر، والتي تسببت في تبلور أزمة سياسية خطيرة بفرنسا، مما فسح المجال لليمين الفرنسي للتغلغل في أوساط المستوطنين وزرع أفكاره بينهم. ولقد حاولت من خلال هذه الدراسة إبراز مواقف اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية مركزا على أهم المحطات المفصلية إبان عهد الجمهورية الخامسة. اعتمدت المنهج الوصفي، واتبعت تطور المشهد السياسي الفرنسي في ذات الفترة، متقنيا لمواقف أحزاب اليمين لأبرز أحداث الثورة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، المستوطنون، اليمين، سياسة ديغول، الجمهورية الفرنسية الخامسة.

Abstract :

The outbreak of November 1954 Revolution had a profound impact on escalating internal conflicts among the various components of the Algerian population. This led to the crystallization of a serious political crisis in France, allowing the French right-wing party to infiltrate and implant its ideas among the settlers. Through this study, I tried to highlight the positions of the French right regarding the Algerian Revolution, focusing on the most important stages during the Fifth Republic. I employed The descriptive method tracing the evolution of the French political scene during that period and examining the right-wing parties stances on significant events of the Revolution.

Keywords: Algerian Revolution, Settlers , De Gaulle's Policy , Right , The Fifth French Republic.

المؤلف المرسل: ورنوغي الناصر ، الإيميل: naceur.ouarnoughi@univ-alger2.dz

1. مقدمة:

عندما اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 بالجزائر خيم على فرنسا خلاف واسع بخصوص مفهوم اليمين واليسار الفرنسي، وإلى غاية تلك الحقبة لم تحدد المفاهيم الضابطة للمصطلحين، ورغم التقهقر الذي مرّ به اليمين في نهاية الحرب العالمية الثانية جرّاء توأطئه مع نظام "فيشي" لكنه سرعان ما رجع إلى السلطة من جديد في مستهل الخمسينات منتهزا الظروف التي أحدثت شرخا لدى الرأي العام الفرنسي، ممثلة على وجه الخصوص في المسألة الجزائرية.

إن الباحث المتصفح لتصنيف التيارات السياسية الفرنسية يقع في صعوبة ضبط هويتها وانتماءاتها الإيديولوجية وخاصة لدى اليمين الفرنسي، وتحديد اليمين الجديد الذي برز بداية من سنة 1956 والذي بقي غامض الهوية، ويستعصى تصنيفه ضمن الديغولية، أو المحافظة، أو الوطنية، وهل هو مستقل أو تقليدي؟ وقيام الجمهورية الخامسة تجذّرت على الساحة السياسية الأفكار الديغولية والتي لا تمت بصلة لليمين لكنها تأثرت بمبادئه.

وبالعودة لتصنيفات اليمين الفرنسي نجد المختصون يضعون له ثلاثة أنماط : يمين تقليدي مناهض للثورة الفرنسية، والثاني ليبرالي، وآخر سلطوي "AUTORITAIRE" أو وطني "NATIONLISTE"، ويدرج إضافة لهذا التصنيف تشكيلات أقصى اليمين والتي اقتحمت المسرح السياسي الفرنسي نتيجة لعدة أسباب يأتي في مقدمتها موقفها من الثورة الجزائرية.

أسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز مواقف أحزاب اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة، هذه المواقف التي تلوّنت حسب المصالح الحزبية حيناً، والمطامح الذاتية أحياناً، وتتحكم فيها الإستحقاقات الانتخابية تارة، وتطور أحداث الثورة وتأثيرها على الرأي العام الفرنسي لدى المستوطنين في الجزائر وفي الميتربول تارة أخرى، إلا أن جل الدراسات تشير إلى إلتفافها حول فكرة "الجزائر الفرنسية" ونبد "سياسة التخلي" المنتهجة- حسب رأيهم- من قبل حكومة الجنرال ديغول.

من المنظور التاريخي إعتمدت المنهج الوصفي، وتتبع مواقف أحزاب اليمين من برامج الحكومات المتلاحقة اتجاه المسألة الجزائرية، كما وظفت المنهج الإحصائي لتحليل نتائج الانتخابات قصد رصد مدى نزول أو صعود أحزاب اليمين الفرنسي وذلك حسب علاقتها بالثورة الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة.

فما هي مواقف تشكيلات اليمين الفرنسي اتجاه أبرز المحطات التي شهدتها الثورة إبان فترة تولي الجنرال ديغول السلطة في فرنسا؟

2 موقف اليمين الليبرالي من الثورة الجزائرية :

بصطلح على تسميته اليمين المعتدل وتعود جذوره إلى الحرب العالمية الثانية، حيث برز إلى الوجود محافظا ممثلا في مجموعة المستقلين والفلاحين "C.N.I.P" "indépendants paysans" وتميّز بالإنسجام في مواقفه ومعارضته لأنصار ديغول وعادته الأيدولوجي لليمين التقليدي .

وكان للثورة الجزائرية تأثير كبير في تشكيل جدل سياسي داخلي في أوساط " المركز الوطني للمستقلين " ، وأضحت متحكمة في نجاح أو فشل الطموحات الحزبية للمعتدلين . وكانت إستراتيجية رئيس المركز الوطني روجي ديشي ترتكز على إرساء حزب محافظ ليبرالي بالتحالف مع تنظيمات حزبية أخرى ، لكن تسارع الأحداث حال دون ذلك وخاصة في ظل تقدم إتحاد الجمهورية الجديدة " L'.U.N.R " والذي ضم تيارات مؤيدة للجنرال ديغول .

1-2 موقف المركز الوطني من الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة :

أدى انقلاب 13 ماي 1958 إلى إرتقاء الجنرال ديغول سدة الحكم بفرنسا في ظل ظروف إقتصادية ومالية هشة ، وهاجس الخوف من امتداد نطاق الثورة وتأثيرها على الرأي العام الفرنسي والدولي ، وفور تسلمه مهام الحكم بادر إلى إيجاد تسوية للمشكل الجزائري ، فما هو موقف المركز الوطني من السياسة الديغولية تجاه القضية الجزائرية ؟ علقت الآمال على الجنرال ديغول لإيجاد تسوية للمشكل الجزائري وخاصة بعض الساسة من جبهة التحرير الوطني الذين رأوا بأنه الوحيد القادر على فعل ذلك .

كما كتبت جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 29 ماي 1958 بأن فرنسا تتأهب خلف ديغول تحت قيادة المستوطنين ، وأن التطورات القادمة قد تكشف عن فاشية مسعورة (المجاهد ، العدد 17 ، 29 ، 1958)

2-2 موقف المركز الوطني " C.N.I.P " من سياسة ديغول الجزائرية :

وقّع رئيس المركز الوطني "C.N.I.P" روجي ديشي على بيان لصالح حكومة الإنقاذ العام إلى جانب جاك سوستيل ويبدو حيث دعوا فيه إلى عودة الجنرال ديغول .

وعندما قامت الجمهورية الخامسة تمكن المركز الوطني "C.N.I.P" من جمع عدد كبير من النبلاء ، وتولى رئاسة تسعة وعشرون (29) منصبا من المجالس العامة والبالغ مجموعها تسعون (90) منصبا ، (Richard, 2000, p. 59) .

وتدعيما للسياسة الديغولية عقد المركز الوطني إجتماعا لجمعية الوطنيه بتاريخ 05 سبتمبر 1958 ، حيث صوّت بنعم أثناء إستفتاء 28 سبتمبر 1958 ما عدا بعض النواب، الذين رفضوا سياسة ديغول المنتهجة في مقاطعات ما وراء البحر ، وتضمّنت التوصية التصريح التالي: "صوت المستقلون الفلاحون ضد دستور 1946 وما زالوا، الوطن بحاجة إلى نظام برلماني، وقد صوّت المستقلون بنعم لأنهم يريدون جهاز تنفيذي قوي وفرنسا محترمة ولأن الدستور الجديد يسمح بالدفاع عن الطبقة الوسطى وإنقاذ الجزائر فرنسية". (politique, 1958, p. 111) .

كان الحزب يدافع عن رجوع ديغول إلى سدة الحكم آملا في الحفاظ على الجزائر فرنسية وصيانتها ، ولقد أشاد روجي ديشي بالدور الذي يلعبه الجنرال ديغول في إنقاذ الجزائر كما سبق له وأن أنقذ فرنسا . (FRANCE indépendante, 1959).

شارك الحزب في حكومة بيفلمين، وحصد 117 مقعداً في انتخابات نوفمبر 1958 ، وهذه المرة تحت غطاء تشكيلة سياسية هي مجموعة المستقلين والفلاحين للنشاط الاجتماعي "I.P.A.S" وارتقى بذلك إلى ثاني تشكيل سياسي في الأغلبية الرئاسية بعد إتحاد الجمهورية "L'U.N.R" وتمحور برنامجهم في الدعوة إلى الليبرالية الإقتصادية وحماية الجزائر فرنسية ، ولتحقيق ذلك قدّموا خلال الإنتخابات البرلمانية لعام 1958 مرشحين أقرب إلى أقصى اليمين ، ممثلين في كل من آلان دولاكوست لاريمون "Alain de lacoste la reymundie" من أنصار سالان بالجزائر، وتم ترشيحه بمقاطعة شارونت مارتييم "Charente Maritime" .

والمرشح الآخر هو جون فريزيني "jean fraissinet" وهو من اليمين ممثلا لمقاطعة "بوش دي رون" "bouches_du_rhone" ، وهو مدير جريدة ميري ديونال "mèridional" كما أختير جون ديزور "Jean deshors" ، وهو من اليمين ممثلا لمقاطعة هوت لوار "haute_loire" .

لقد مثّلت سنة 1958 بالنسبة للمستقلين الفرصة المناسبة لتنفيذ برنامجهم والمتضمن تشكيل جهاز تنفيذي قوي وتجاوز ديكتاتورية الأحزاب والمجلس الوطني، وبخصوص الجزائر فقد اهتم المستقلون بالجانب الإقتصادي وتمّ التركيز على الصحراء باعتبارها المجال الحيوي الذي من شأنه إنعاش الإقتصاد الفرنسي، وحسب منظور المركز الوطني فإن التركيز على التصنيع يعد صمّام الأمان وسلاح ضد الثوار الجزائريين ، خاصة وأنّ الجزائر (FRANCE indépendante, 1959) تتوفر على اليد العاملة المناسبة وخزان لمصدر الطاقة الممثل في

البتترول وهي العوامل المشجّعة لبعث نهضة صناعية أطلق عليها المكسيك الفرنكو- المغربي.

ولقد أوردت جريدة "فرنسا الحرة" في شهر نوفمبر 1958 بعض مواقف المركز الوطني للمستقلين ، مدينة -حسب رأيهم -النزعة الديكتاتورية لدى الثوار الجزائريين ، وأنّ الوطنية الجزائرية ما هي إلّا واجهة لتلك الديكتاتورية المرفقة

حتمًا بالاضطهاد العرقي، (Rioux J. p., 1980, p. 382)، ويرى "C.N.I.P." بأنَّ "العدو المسلم يوجد خلفه العدو الشيوعي"، ولذلك نبّه محذراً من مغبة تأثير الخطر السوفيياتي في شمال إفريقيا.

2-3 موقف المركز الوطني للمستقلين من مشروع تقرير المصير:

مباشرة بعد صدور مشروع ديغول المتعلق بتقرير المصير للجزائريين يوم 16 سبتمبر 1959 أطلق روجي ديشي تصريحاً موجهاً للوزير الأول ميشال دوبري قائلاً: "لا يمكن تدعيم تقرير المصير لأنَّ سياسة ديغول الجزائرية محفوفة بالمخاطر." (Le monde, , 1960)

وبخروج أنتوان بيناي من التشكيلة الحكومية أصبح المركز الوطني أكثر تحزراً، واتسمت مواقفه بالنزوح اتجاه العنف كما تسببت القضية الجزائرية في حدوث تعارض في أوساط "C.N.I.P." على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية عندما طرحت المسألة الجزائرية للنقاش: تجلّى ذلك من خلال معارضة جون ماري لوبان للسياسة المتبعة من قبل الحكومة ومقابل ذلك دافع بول راينود عن مشروع ديغول. (FRANCE soir, 1959)

وعندما أعلن ميشال دوبري عن تصريح السياسة العامة في 15 أكتوبر 1959 لم يعارض سياسته هذه سوى 13 نائباً، من ضمنهم لوبان وجون لو جندر، واتضح جلياً إنقسام المستقلين والديغوليين بعد ذلك في عديد القضايا تأتي "الجزائر فرنسية" في مقدمتها.

بقي المستقلون في معزل عن التيار الوطني، ولم يساهموا في المضي بالمسألة الجزائرية نحو منحى تقرير المصير مما جعلهم يمتنعون عن تقديم أي توصيات بخصوص الإستفتاء المقترح من قبل ديغول في جانفي 1961، أو أفريل 1962 كما تكتسرت سياستهم الإقتصادية الليبرالية على صخرة التدخل الديغولي، مما اضطر بيناي إلى الانسحاب من حكومة دوبري في جانفي 1960، ومنذ ذلك التاريخ لم نسجل للحزب نشاطاً أساسياً في الحياة السياسية وظل على هامش الأحداث.

ومما يمكن استخلاصه هو أن المسألة الوطنية الجزائرية اختزلت عند المركز الوطني للمستقلين في مغبة الانفصال عن فرنسا الأم، وهو الأمر الذي دفعهم للوقوف ضد سياسة ديغول بخصوص الجزائر.

ولنفس السبب دفع روجي ديشي إلى تأسيس ما سمي ب: التجمع من أجل الجزائر فرنسية

"Le rassemblement pour l'Algérie Française" (R.A.F. (leveque, 1997, p. 333)

هذا التشكيل الجديد لم يكن له تمثيل فعلي على مستوى المقاطعات الداخلية، ورغم ذلك اقتصر نشاطه في لقاءات باريس حتى أواخر 1958. وكان للمسألة الجزائرية التأثير الجلي في حدوث التناقضات الداخلية في أوساط اليمين المعتدل فيما يتعلق بفكرة تقرير المصير، تجلّى ذلك أثناء انعقاد المؤتمر الرابع لـ C.N.I.P خلال الفترة الممتدة بين

30 نوفمبر إلى 1-2 ديسمبر 1960 والذي انبثقت عنه لائحتان متعارضتان حول القضية الجزائرية : اللائحة الأولى تقف في وجه أي توجه من شأنه أن يؤدي إلى ظهور الجمهورية الجزائرية. والتي تبناها كل من هنري بيرغاس وبينشار "pinchard" و فرانسوا فالونتين "francois Valentin"، أما الثانية فتقر بأن فرنسا ماضية في عودها بخصوص تقرير المصير وعليه يستوجب على سكان الجزائر أن يقرروا مصيرهم وفق الإختيارات التي عرضها المشروع إما سياسة الفرنسية، أو الشراكة مع فرنسا ، أو الاستقلال التام. هذه اللائحة تمّ تحريرها من طرف حوالي 17 برلمانيا من المستقلين يتقدمهم رايmond موندون "Raymond mondon" وإيمي باكي "Aime paquet" و دو بروغلي "de broglie". وعندما انسحب روجي دوشي في ربيع 1961 تراجع ذلك الجد. (Bourdin, 1963, p. 446)

3-المسألة الجزائرية توجه المركز الوطني نحو أقصى اليمين.

3-1 موقف المركز الوطني من أحداث أسبوع المتاريس :

كان موقف المركز الوطني من القضية الجزائرية سببا في توجهه أكثر نحو أقصى اليمين ، وقد عبّر عن ذلك في عديد المناسبات يتصدرها موقفهم خلال أحداث أسبوع المتاريس من 24 جانفي إلى 01 فيفري 1960 والتي شارك فيها كل من بيار لاغا يار "pierre lagailarde"، وجوزيف أورتيث "joseph Ortiz"، معبرين عن رفضهم لتحويل الجنرال ماسو إلى المتروبول يوم 19 جانفي 1960.

أبدى العديد من المناضلين إستياءهم عبر وسائل الإعلام بخصوص السياسة الديغولية ، وتمخض عن الاجتماع الذي عقده فرديريك دييون بمقاطعة السّان بحضور حوالي 30 منتخبا لـ "C.N.I.P" إصدار نشرة تتضمن تأييدا لكل المنشطين لأسبوع المتاريس، ولكل المناضلين من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية ، ومن جهته المجلس الوطني "C.N.I.P" الذي إنعقد يوم 28 جانفي 1960، بعث رسالة تأييد لأولئك الناشطين ضمن أحداث 24 جانفي، خاصة وأن هذا الاجتماع عقد بعد انسحاب بيناي من الحكومة تعبيرا لمعارضته لسياسة الحكومة الجزائرية .وأوردت جريدة "L'aurore" بتاريخ 29 جانفي 1960 أن المجلس الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار الموقف العام ضد تلك الأحداث (Aurore ، ، 1960) .

برّر بعض نواب المركز أحداث جانفي 1960 ضد الجنرال ديغول على لسان فرديريك دييون ضمن جريدة "لوفغارو" بتاريخ 27 جانفي 1960 على أن تلك الأحداث كان سببها التوجه السياسي للحكومة (philippe nivet، 1944، p. 32) ،

إن نشاط العديد من مناصلي المركز الوطني للمستقلين ضمن الهيئات والتنظيمات المناهضة بالجزائر فرنسية ، جعل المتنبعين للشأن السياسي الفرنسي آنذاك يصنفونه ضمن تيار أقصى اليمين ، وتجلّى ذلك بوضوح أثناء انعقاد ندوة فانسان بتاريخ 20 جوان 1960 ، والتي شارك فيها مناضل "C.N.I.P" فرانسوا فالونتين ورئيس لجنة الدفاع الوطني بالجمعية الوطنية الفرنسية وتسبب تهميش أحزاب أقصى اليمين من المشاركة إلى الإسراع بتأسيس ما سمي بالجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية (Front national pour l'algerie Française) -F.N.A.F- والتي كان يديرها جون ماري لوبان.

استقطبت هذه الجبهة الجناح الأيمن للمستقلين ويتصدرهم ديدس "Dides" وفريدريك دييون وايزورني (Mathias, 2007, p. 122) ، وزاد من راديكالية هذا الجناح موقفه من تصريح الجنرال ديغول المتعلق بتقرير المصير للجزائريين . وفي ذات الوقت تخندق مناضلون آخرون من المركز الوطني وفي مقدمتهم برتراند دونيس ضمن الجبهة المؤيدة لسياسة ديغول الجزائرية بداية من 08 جانفي 1961 ، حيث حرّروا رسالة تحت على التصويت بنعم للمشروع المعروض للاستفتاء المتعلق بتقرير المصير .

انعقد المؤتمر الرابع للمركز الوطني للمستقلين في الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر و 01 و 02 ديسمبر 1960 وصادق بالأغلبية على لائحة مؤيدة للجزائر فرنسية ، كان من بين المدافعين عنها روجي ديشي ، وغالبية نواب باريس وفي مقدمتهم فيليب فايرون "Philippe vayron" وهو المحافظ العام للسان ، إضافة إلى جون ماري لوبان - نائب بباريس - وفريدريك دييون ، بينما الأقلية ساندت مبدأ تقرير المصير ومن بينهم ممثلي الحركة في المقاطعات الفرنسية يتصدرهم رايموند موندون وإيمي باكي، (chariot, 1966, pp. 1-2) بينما مندوبون آخرون عارضوا موقف الأغلبية على أساس أن مبدأ الجزائر فرنسية - الذي يعملون على ترسيخه قد تجاوزه الزمن وفقد معناه ، وأضحى شعاراً يرفعه أولئك الذين يعملون على بقاء الأوضاع على حالها بالجزائر ولا يسعون لتغييرها (france) .

indépendante , 1960)

3-2 موقف المركز الوطني من المحاولة الانقلابية ضد ديغول:

تجلّت الاختلافات والتوجهات بشكل جلي في أوساط المركز الوطني للمستقلين بعد المحاولة الانقلابية التي طالت الجنرال ديغول في يوم 22 أفريل 1961 ، بخصوص الاستراتيجيات تجاه الجزائر ونتيجة لضغط المعتدلين داخل الحزب وافقت الكتلة البرلمانية يوم 25 أفريل 1961 على لائحة ترفض أي عمل غير شرعي وتؤكد بأن الجيش في خدمة الأمة .

سعت فئة أخرى داخل الحزب إلى تقديم تبريرات لهذا الانقلاب على لسان جون لو جندر الذي صرّح بما يلي : "إننا نرفض إدانة جنرالات الجزائر..." (Rioux P. , p. 222). وكان يعني بذلك الجنرالات الذين قادوا الانقلاب ضد الجنرال ديغول.

في حين طالب هنري بيرغاس ضرورة معرفة دوافع المشاركين في الانقلاب قبل الحكم عليهم. وازداد الوضع سوءاً يوم 08 نوفمبر 1961 لما تجرّأ برلمانيو المركز بقيادة جون ماري لوبان ودعوا الجمعية الوطنية إلى ضرورة الاعتراف بمنظمة الجيش السري "O.A.S" كمنظمة رسمية، و من جهتهم عبّر 138 نائباً عن إمتناعهم عن التصويت على ميزانية الجزائر ، كمؤشر عن رفضهم لسياسة ديغول الجزائرية .

وقد بلغ الأمر بالمستقلين والديغوليين المنشقين وبتوجيه من جون فالونتين "jean valentine" إلى إنشاء ما سمي بـ "قسم 80 نائب". وقد نعتهم الديغولي أندري فونتون "andré fanton" بـ "80 de L'O.A.S" .

وفي ظل الانقسام الذي وصل إليه المركز نتيجة المشكل الجزائري أبرز إيدموند براشين الرئيس الجديد لكتلة المركز الوطني على مستوى مجلس الجمهورية في ديسمبر 1961 حجم المأساة الجزائرية والتي لا يمكن أن يكون لها مخرج في ظروف استمرار النظام القائم. (Rioux P. , p. 223)

أدت المفاوضات بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى تفاقم الخلافات في أوساط المركز الوطني ، حيث نظر الكثير من مناضلي المركز الى مفاوضات إيفيان على أنها "فخ" خالي من أي ضمانات ، وهو ما أدلى به براشين يوم 21 مارس 1962 قائلاً : "إن المفاوضات الجزائرية الفرنسية تمت ضمن شروط غير مناسبة وخاصة أمام صرامة الحكومة الجزائرية المؤقتة " .

باعت محاولة إيجاد "قوة ثالثة" بالفشل حيث لم يستدعى مصالي الحاج للمشاركة في المفاوضات ممثلاً لما أسمته فرنسا بالقوة الثالثة، نظراً لتقهقر حركته سياسياً وعسكرياً كما وجّه براشين أصابع الاتهام لسياسة ميشال دوبري والتي تسببت في إنشقاق فرنسا وانهزامات جيشها أمام مجاهدي جيش التحرير الوطني .

4- مواقف باقي التشكيلات اليمينية من الثورة الجزائرية :

4-1 موقف اليمين الديغولي من الثورة الجزائرية:

شكّل أنصار الجنرال ديغول مواقف مختلفة إتجاه القضية الجزائرية بالرغم من النقاش الذي أثير حول إنتماء أنصار ديغول إلى تنظيمات اليمين الفرنسي ، هذه المواقف المتباينة والغير متجانسة كانت توجهها عوامل عديدة منها ما هو حزبي سياسي ومنها ما هو شخصي تتحكم فيه الطموحات الذاتية .

تقاطعت الإتجاهات الديغولية حول بعض الأفكار المتعلقة بالجزائر بداية من تجمع الشعب الفرنسي "R, P, F" ثم المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين "R.S."، إتحاد الجمهورية الجديدة "L'U.N.R"، والتي برزت على الساحة السياسية متزامنة مع الثورة الجزائرية، لكنّها لم تهتد إلى بلورة مشروع مشترك حول ذات القضية، ففي حين تدين بعض الأحزاب الديغولية سلب الإمبريالية الفرنسية لحقوق الشعب الجزائري، نجد أحراباً أخرى ترفع شعار فكرة بقاء الجزائر فرنسية وتدافع عنه.

4-2 موقف المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين "R.S" من الثورة الجزائرية:

تراجع تجمع الشعب الفرنسي "R.P. F" بداية من شهر ماي 1953 وسطع نجم الشباب الجمهوري الاجتماعي "الشباب الديغولي" "J.R. S." ودخلوا حرب الجزائر بدوافع وطنية، والدفاع عن الاتحاد الفرنسي، وتدرجياً توجّه بعضهم نحو تأييد فكرة الإستقلال مع دعم رجوع ديغول إلى الحكم، بينما تقوّع آخرون خلف تاييد أسطورة "الجزائر فرنسية"، وقد مثّل الشباب الجمهوري "J.R.S" الجناح الرئيسي لدى الجمهوريين الاجتماعيين، والذي تأسس في جانفي 1954، رافعا شعار الإنقاذ العام "Salut public" ومن جهة أخرى مثّلوا الفرع التقني للشباب الديغولي الذي حافظ العديد منهم على مناصرة فكرة "الجزائر فرنسية"، ورغم ذلك ظهر جناح ليبرالي يقوده كلود جبرارد ماركوس "Claude Gerard Marcus"، وجاك ميلوكس. (TANGUY, 1978, p. 113)

وفي مقابلة صحفية أجرتها مجلة لوفيجارو "Figaro magazine" عام 1998 مع لوسان نوريث "Lucien Neuwirth" وهو مناضل ضمن الجمهوريين الاجتماعيين حيث تحدث قائلا: "بعد تراجع تجمع الشعب الفرنسي أنشأنا المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين بمشاركة شخصيات سياسية أمثال ميشال دوبري وروجي فراي "Reger Frey" وايدموند ميشلي "Edmond Michelet" وشباب أمثال "غاي بو" "guy beaud" وليون دلباك "Léon délbéque" وقد تزامن ظهور المركز وتطور المأساة الجزائرية وعجز الجمهورية الرابعة في إيجاد الحلول المناسبة، وبالتالي الشعور بتراجع الأمة... ووحد ديغول القادر على تقادي ذلك". وقد أوردت جريدة المجاهد (المجاهد، 1959، صفحة 20) تصريحاً لـ جاك سوستيل يوم 25 فيفري 1955 باعتباره حاكماً عاماً للجزائر، أن هذه الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، ويجب العمل يومياً لإدماج الجزائر في فرنسا.

إتخذ حزب الجمهوريين الاجتماعيين "R.S." موقفاً سياسياً يدعو لدعم سياسة الإدماج التي كان يرمي جاك سوستيل إلى تجسيدها في الجزائر، إلا أنها لقيت معارضة جماعة "61" بتاريخ 26 سبتمبر 1955 حيث عارض النواب سياسة الإدماج مطالبين بدولة جزائرية متحدة فيدرالياً مع فرنسا.

4-3 موقف الجمهوريين الاجتماعيين "R.S" بعد حكومة الجبهة الجمهورية :

تضمن جدول أعمال المجلس الوطني للحزب المنعقد أيام 02.01 جوان 1957 البت في ثلاثة مشاكل أساسية وتتمثل في الأزمة الحكومية، المعاهدات الأوربية والمسألة الجزائرية. وبخصوص هذه الأخيرة فإنه سبق لسوستيل أن درسها، كما تمت المصادقة على بيان تضمن معارضة إنشاء هيئة تشريعية وتنفيذية جزائرية. ورفضت لجنة الجزائر كل قانون مفاوض عليه ودعت إلى ضرورة صيانة الوجود الفرنسي بالجزائر (soustelle J. , 1968, p. 116)

بالرغم من الإنجازات التي حققتها الثورة الجزائرية إلا أن "R.S". ظلوا متمسكين بفكرة "الجزائر فرنسية" وتجلى ذلك بوضوح بمناسبة انعقاد مؤتمرهم الوطني الثالث في الفترة بين 08 إلى 10 فيفري 1957 ببوردو، وخلالها تعمقت الخلافات الداخلية. وخاصة بين أفكار كل من شابان دلماس وأفكار ميشال دوبري. كما قبل موقف جاك سويتسيل بالرفض من الجميع، الأمر الذي دفعه في تلك الفترة إلى تأسيس اليوسراف "U.S.R.A.F" والذي يصنف ضمن التنظيمات الأكثر راديكالية .

واجهت جبهة التحرير الوطني خلال صائفة 1957 جملة من المشاكل الداخلية مرتبطة بتأثير بعض قرارات مؤتمر الصومام والتي تسببت في تفاقم الخلاف ما بين جناحي الثورة السياسي والعسكري وعلى وجه التحديد بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، هذا النزاع تم تسويته في مؤتمر القاهرة يوم 20 أوت 1957 وذلك بتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

تزامن ذلك مع اشتداد النقاش بخصوص القانون الإطار منذ شهر سبتمبر 1957 حيث وقف الجمهوريون الاجتماعيون ضده، بالرغم من تأييد الجنرال ديغول للقانون حسب ما أكده "لويس تيرنوار" في 10 نوفمبر 1957 . وأن هذا الإصلاح -حسبه- لن يغير من موقف الجزائريين (touchard, 1977, p. 149). وفي أيام 14_18 جانفي 1958 تمت الموافقة على القانون داخل مجلس الجمهورية، وأصر ميشال دوبري على أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا وصرح قائلاً : " قلنا نعم لجزائر مجددة ولكن ليس لقانون لن يكون سوى بداية لسياسة تخلي جديدة " . هذا الموقف يبرزه غياب حوالي "15" نائبا من مجموع "20" نائبا من الجمهوريين الاجتماعيين "R.S" أثناء التصويت على القانون وكان تصويت سوستيل ضد القانون .

ظهرت تداعيات هذا الموقف بوضوح أثناء اجتماع اللجنة المديرية يوم 14 فيفري 1958 برئاسة ميشلي، حيث وقع الإجماع على أن فكرة الجزائر فرنسية يتطلب تجسيدها تشكيل حكومة إنقاذ عام يترأسها الجنرال ديغول. (soustelle j. , 1962, p. 141) .

5- جهود الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة "L.U.N.R" لحل القضية الجزائرية:

عمل ديغول عندما وصل الى الحكم على كسب التأييد الشعبي لمشروعه السياسي وتجنب التنظيمات المعادية له في الجزائر والمسندة من ضباط الجيش الفرنسي والمؤثرة على القرار السياسي الفرنسي، وبادر إلى إجراء تعديل دستوري بتنظيم إستفتاء شعبي يوم 28 سبتمبر 1958 يتيح له إدخال تغييرات دستورية تعزز سيادة الشعب وتخضع العسكريين للمدنيين ويسمح بتطبيق حق تقرير المصير على جميع الشعوب ، واعتماد طريق المفاوضات كحل لتسوية المسألة الجزائرية ، وحل التشكيلات اليمينية واتباع أسلوب التسيير اللامركزي ، وقد نال ديغول الضوء الأخضر جزاء ذلك .

5-1 سياسة "L.U.N.R" تجاه القضية الجزائرية :

شهدت سياسية الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة "L.U.N.R" تجاه القضية الجزائرية، إتفاف معظم الحركات الديغولية في شهر أكتوبر 1958 ضمن الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة " L'UNION pour la nouvelle République"-L'U.N.R- والتي تشكلت قيادته الجماعية من جاك سوستيل ، شابان دلماس، ميشلي ودوبري وأمينه العام هو روجي فراي - الذي كان الأمين العام الأسبق للجمهوريين الإجماعيين - وسعى إلى التحالف مع مختلف التشكيلات السياسية الوطنية ممثلة في المركز الوطني للمستقبلين، والذي يقوده روجي ديشي و"الديمقراطية المسيحية" والتي ترأسها جورج بيدو، والحزب الراديكالي - الاشتراكي"، وضم الإتفاقية الجمهورية والتي يقودها ليون ديلباك، والعمل على استقطاب هؤلاء حول برنامج يتركز على فكرة الجزائر فرنسية ، وأشار ديلباك بأن جاك سوستيل طلب منه ضرورة حل الإتفاقية وتأسيس حزب سياسي عتيق، و استقطب "L.U.N.R" ضمن صفوفه أبرز مؤيدي الجزائر فرنسية، هذا المبدأ - أي مطلب الجزائر فرنسية - وظّفه الاتحاد في الإنسجام بين اليمين وأقصى اليمين ، وبقي الاتحاد ديغوليا رغم أنه يمينيا وأن الجنرال ديغول نفسه لم يعلن عن انتمائه للحركة (Berstein, p. 33) ، وقد عزز قوته من قوة التمثيل النضالي والنيابي لبعض فيدراليات الشمال والتي أخصت سنة 1959 أكثر من إحدى عشرة ألف (11000) مناضلا وثلاثة عشرة (13) نائبا والتي كانت يمينية أكثر من بقية الفيدراليات، وأما فيدرالية بادوكاليه "pas de calais" فكانت ديغولية.(coppin, 2012, p. 100)

عندما ظهر الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة على الساحة السياسية، كانت الدبلوماسية الجزائرية قد تعززت بتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، والتي انفتحت على مختلف الإتجاهات السياسية الجزائرية بتعيين 19 وزيرا من الليبراليين، المركزيين ،والعلماء والعسكريين .

حاول "L'.U.N.R" أن يكيّف برنامجة تماشيا مع التطورات الدبلوماسية التي عرفتها ثورة التحرير الجزائرية ، حيث أعلن الأمين العام للحزب في حوار صحفي له بتاريخ 13 نوفمبر 1958 عن برنامج الحزب في هذه الفترة مركزاً على ضرورة المحافظة على الجزائر الفرنسية، وإجراء تعديلات في الحياة السياسية بها دون أن يشير إلى كيفية تحقيق تلك الأهداف المسطرة .

تزامن النشاط السياسي الذي أظهره "L'.U.N.R" مع باقية الإصلاحات التي أعدها ديغول بغية إحتواء الثورة التحريرية ، ساعيا إلى إيجاد قوة ثالثة تكون بديلة عن جبهة التحرير الوطني وأكثر تعاوناً مع السلطة الفرنسية، وفي يوم 03 أكتوبر 1958 أطلق مشروع قسنطينة بمناسبة الزيارة التي قام بها لهذه الأخيرة والمتضمن برنامجاً اقتصادياً يتيح للمسلمين الجزائريين شغل حوالي 400 ألف وظيفة، ومنحهم 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وأتبعه في 16 سبتمبر 1959 بتصريحه المتعلق بتقرير المصير حيث خيرَ الجزائريين بين الإدماج أو الشراكة مع فرنسا أو الاستقلال التام، هذا الإقتراح الذي وضعه الجنرال ديغول بين أيدي الجزائريين لاختيار مستقبلهم السياسي، جعل منه "L'.U.N.R" فرصة مناسبة لإبراز مواقفه تجاه سياسة ديغول المنتهجة بالجزائر .

و من خلال دراسة تلك المواقف اتضح التفاوت الملحوظ بشأنها، وتوصلنا إلى أن القاعدة النضالية للحزب والمشكلة من عامة المناضلين وصغار المسؤولين والنواب الغير مغمورين كانوا مناصرين لسياسة ديغول الجزائرية مقارنة بكبار البرلمانيين والمسؤولين الحزبيين والنخب السياسية .

والحقيقة المؤكدة هي أن مشروع "تقرير المصير" كان بمثابة القشة التي كسرت ظهر البعير ، حيث عجلَ بتقسيم الحزب، في وقت كانت قيادة الحزب قد دعت مرشحيها للالتزام بالتحفظ خلال الانتخابات البرلمانية لنوفمبر 1958 وتقديم مفاهيم غير محددة بخصوص "سبل السلام" بالجزائر . (charlot, 1967, p. 46) .

أفرزت هذه الإنتخابات نجاح نواب ديغوليين بالجزائر، من بينهم بيش سانسون "Puesh Sansan" بمستغانم ، وفوكيسديبارك "fouquesduparc" بوهان، ليبولد موريل "Leopold Morel" بفيليب فيل - سكيكدة - هؤلاء تضمّنت حملتهم الانتخابية الدعوة إلى الشراكة الفرنسية _ الإسلامية وتجنبوا التلميح إلى الإدماج، وتميزت مواقف هؤلاء خلال النصف الأول من سنة 1959 بالانسجام مع الحكومة الفرنسية من خلال احترامهم لموقف ميشال دوبري يوم 15 جانفي 1959 في تصريحه الداعي إلى الجزائر في إطار السيادة الفرنسية ورفض المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني .

إن الجدل الذي أحدثه مشروع تقرير المصير المقترح من قبل الجنرال ديغول لم يقتصر تأثيره على اليمين الفرنسي بل تعداه إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حيث كانت جبهة فرحات عباس تريد الشروع في المفاوضات

بينما جماعة كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، كانت ترى في العرض تمويها من ديغول لكسب الحسم الميداني .

تجاهل الحزب ضمن برنامج التعرض لقضية الجزائر عندما كان يستعد لخوض الانتخابات البلدية في مارس 1959، ويُعزى المحللون ذلك إلى ثقته في شخص ديغول على أنه كفيل بحل المسألة الجزائرية .

وبمناسبة تحليل تلك النتائج فسّر الأمين العام الجديد للحزب "ألبان شالوندون" "Albin chalandan" منذ فيفري 1959 أن أسباب التقهقر في الانتخابات مرده استمرار الحرب في الجزائر ، والتي بسبب تكلفتها المالية الباهضة أدت إلى الحيلولة دون برمجة سياسة تنمية إقتصادية، بينما جاك سوستيل فقد وجه أصابع الاتهام لسياسة الحكومة في الجزائر وذلك في البيان الذي وجهه للجنة المركزية للحزب ، على أن التراجع الانتخابي سببه فقدان أصوات وطنية نتيجة لتلك السياسية الحكومية المنتهجة في شمال إفريقيا عموماً وفي الجزائر على وجه الخصوص .

ففي مقاطعة ألب مارتيم "Alpes martimes" مثلاً إحتدم الصراع بين الديغوليين والتجمع الجمهوري "Rassemblement republicains" والذي ترأسه جون ميدسين "jean Madecin" والذي غالباً ما يصنّف ضمن يمين الوسط، وظهر الصراع بينهما خلال الانتخابات البلدية التي جرت في مارس 1959 حول مسألتين : تمثلت المسألة الأولى في نظرة كل منهما إلى ماهية النظام السياسي الذي أفرزته الجمهورية الخامسة ، فميدسين نظر إلى الحكومة الديغولية على أنها سلطوية وتكنوقراطية، والمسألة الثانية فكانت مرتبطة بمصير الجزائر أين ساند ميدسين تشكيل إمبراطورية فرنسية، وأبدى مخاوفه من السياسة الجزائرية المتبعة من قبل حكومة ميشال دوبري، وأن سياسة ديغول أحدثت قلقاً لدى الرأي العام الفرنسي .

تجلى موقف ميدسين واضحاً من خلال معارضة الفكرة المقدمة للجمعية الوطنية والمتعلقة بسجن نائب مناصر للجزائر فرنسية "بيار لاغيار" حيث صوّت مدسين في الفاتح من شهر جوان 1960 مع "164" عضواً من زملائه أمثال جورج بيدو، بول دافيد وجون ماري لوبان ضد الاقتراح.

5-2 موقف اليمين الفرنسي من استفتاء جانفي 1961 :

تسبّب قرار الجنرال ديغول في طرح مشروع تقرير المصير للاستفتاء الشعبي يوم 8 جانفي 1961، إلى ظهور جدل كبير في أوساط اليمين الفرنسي بخصوصه ، حيث ساد الغموض في موقف جل برلمانيي مقاطعة ألب مارتيم ، أي أنهم لم يدعوا صراحة للتصويت ب "لا" ولكن توجهات المقاطعة كانت بارزة ، نفس الموقف شهدته مقاطعة فار "var" المجاورة ، حيث سجّلت نسبة تصويت ب "نعم" متدنية .

نتج عنه تشكيل مجموعة جديدة مناوئة لسياسة ديغول الجزائرية بداية من سنة 1961 داخل المجلس البلدي بباريس ممثلة في بيار دوفراين، وجاك دو ميناتي "jacques Dominatti"، دومنيك بادو "Dominique pado" وبول بارنين "Paul pernin" ومارسيل ريبيرا "MARCEL Ribera".

وعقب المحاولة الانقلابية التي قادها الجنرالات الأربعة ضد شارل ديغول بسبب إعتماده مشروع تقرير المصير إجتمع بتاريخ 25 جانفي 1961 المجلس البلدي لباريس في جلسة إستثنائية للنظر في المشكلة الجزائرية عقب هذا الانقلاب .

صرّح بول مينو "Paul Minot" على لسان الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة "L'.U.N.R" قائلا : "يضع المجلس البلدي وفي ظل الأوضاع المأساوية التي تمرّ بها فرنسا ثقته الكاملة في الجنرال ديغول الذي كان ضد الانقلاب من أجل صيانة مؤسسات الجمهورية". (Nivet, 2010, p. 230) لكن هذا العرض قوبل بالرفض .

كما تواصل الصراع داخل بيت اليمين الفرنسي على مستوى المجلس البلدي بتاريخ 27 أكتوبر 1961 بسبب أحداث 17 أكتوبر 1961 (Einaudi, 1991, p. 86) . تلك المجزرة التي ارتكبت بأمر من موريس بابون رئيس شرطة باريس، حيث هاجمت الشرطة الفرنسية المظاهرة السلمية والمكونة من حوالي 65000 جزائري وقرّمت الحكومة الفرنسية ضحاياها بـ 40 حالة وفاة، بالرغم من التقديرات التي تحصي أكثر من 300 ضحية .

وقد برهن المؤرخ "جان لوك إينودي" في كتابه معركة باريس على أن موريس بابون حوكم عام 1998 بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب دوره في نظام فيشي، حيث تؤكد الوثائق الرئيسية وروايات شهود عيان في قسم الشرطة بباريس إلى أن مذبحه 1961 كانت بتوجيه من قبل بابون نفسه، كما أن سجلات الشرطة تبين أن بابون دعا الشرطة في إحدى المراكز إلى التدمير في قمع المظاهرات، كما وعدهم بالحماية من المتابعة إذا هم شاركوا هذه الأحداث تسببت في إحتدام الصراع داخل بيت اليمين الفرنسي عندما فتح النقاش حول تلك المجازر يوم 27 أكتوبر 1961 .

5-3 موقف المركز الوطني من مفاوضات إيفيان :

تأكد موقف المركز الوطني من مفاوضات إيفيان إبان إنعقاد اليوم الدراسي الذي نظّمه الحزب بقصر البوربون بتاريخ 28 جانفي 1962، حيث أصدر نواب وقادة الحزب على مستوى الفيدراليات لائحة بخصوص السياسة الجزائرية تؤكد أن الخطوط العريضة للمفاوضات لم يتم تسطيرها في قبة البرلمان الفرنسي، وأن حقوق الأقليات يجب أن تكون مصانة بقطع النظر عن إنتماؤاتهم الدينية أو العرقية ، كما كتّف المركز الوطني جل إهتماماته على مسألة العائدين "Rapatries" جرّاء حرب الجزائر ، وبالأخص في المقاطعات التي كانت فيها نسبة العائدين كبيرة

كما هو الحال في مقاطعة نيس "nice"، حيث شكّل المركز الوطني لجنة لمساعدتهم، هذه العملية أشرف عليها المسؤول على المقاطعة موريس دونا " Maurice Donat " والذي كان يشتغل طبيبا، وهو من مناصري فكرة "الجزائر فرنسية" ومعارض لسياسة التخلي المنتهجة من قبل الجنرال ديغول، حيث ضاعف جهوده في الفترة الممتدة بين مارس 1961 وديسمبر 1963 موظفا جريدته الجنوب المستقل " Le Sud indépendant " لتمرير أفكاره المؤيدة لبقاء الجزائر فرنسية والمناهضة لسياسة التخلي، كما نشط إلى جانبه الدكتور رايموند ألكي " Raymond Alquié "، والكوموندوغاستون كابوزاك " GostanCabuzac "، والذي شنّ حملة تروّج لضرورة التصويت ب "لا" بمناسبة إستفتاءي 8 جانفي 1961 وجويلية 1962 والمتعلقان بمشروع تقرير مصير الجزائر . (عتيقة، 2018_2019، صفحة 234)

6. خاتمة:

وصفوة القول نتوصل إلى تقرير جملة من النتائج تصبّ في مجملها ضمن مواقف تشكيلات اليمين الفرنسي من الثورة الجزائرية نوجزها فيما يلي :

- تلاشي طموحات اليمين الفرنسي بمختلف أطيافه والداعية إلى صيانة فكرة الجزائر فرنسية.
- دحض فكرة مناهضة التخلي بمجرد إستئناف المفاوضات بين الوفد الفرنسي وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- تصاعد نشاط اليمين الفرنسي في محاولة يائسة ضمن نشاط منظمة الجيش السري (O.A.S) والتي سعت لعرقلة أي اتفاق من شأنه أن يضيفي إلى إستقلال الجزائر، وتضاعف ذلك النشاط التخريبي بعد توقيع إتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962 ضمن ذات المنظمة ، مرتكبا جرائم بشرية ومخربا لمنشآت اقتصادية.
- تسيير الهيئة التنفيذية المؤقتة والمكلّفة بإدارة المرحلة الإنتقالية باحترافية، بداية من وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 إلى غاية 05 جويلية 1962 عن طريق إتصالاتها بقيادة منظمة الجيش السري (O.A.S) من جهة، والتنسيق مع قادة الثورة التحريرية من جهة أخرى، ونجاحها في وقف الأعمال الإرهابية، وتنظيم إستفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري في التاريخ المحدد له، والذي أفرزت نتائجه لصالح إستقلال الجزائر، وبذلك إضطلعت طموحات اليمين الفرنسي الرافعة لشعار الجزائر فرنسية إلى غير رجعة.

- 1- Aurore . (1960). janvier .
- 2- Berstein, S. la France de l'expansion. tome1.
- 3- Bourdin, j. (1963). la crise des independantes. Revue francaise de science politique.
- 4- chariot, J. (l 1966). Note sur le role de la Fédération de la seine dans les partis politiques Français. table ronde de l'Association Française de science politique•paris et sa région.
- 5- charlot, J. (1967). L'UNION pour La Nouvelle République etude du pouvoir au sein d'un parti politique•. paris: presse de la fondation nationale des sciences politiques.
- 6- coppin, M. (2012). la côte d'Opale en guerre d'Algerie 1954-1962. presse UNIV. septembre . juin.
- 7- Einaudi61, J. _ . (1991). la Bataille de paris 17 octobre. 17 octobre 1961 seui.
- 8- france indépendante . (1960). 25 decembre .
- 9- FRANCE indépendante. (1959). 19 janvier .
- 10-FRANCE soir. (1959). 19 octobre .
- 11- Gilles Richard .(2000) .la renaissance de la droite .Revue d'histoire• N:65.
- 12- L'année politique. (1958).
- 13- Le monde, . (1960). 03 decembre .
- 14- leveque, p. (1997). Histoire des forces politique enFRANCE de 1940 à nos jours. paris: Armand colin.
- 15- Mathias, B. (2007). la guerre des droites : droite et extrême droite en France de l' affaire dréfus à nos jours séd odile de jacob.
- 16- Nivet, P. (2010). L' U.N.R et les municipales de 1959 . paris: Histoire @politique .N:12. septembre.
- 17- philippe nivet. (1944). le conseil municipal de paris de 1944 à 1977. publication de la sorbonne.
- 18- Rioux, J. p. (1980). la FRANCE de la Ive Republique. paris: Nouvelle histoire de la FRANCE contemporaine » N:16.
- 19- Rioux, P. la France de la Ive république . op.cit.
- 20- soustelle, J. (1968). vingt-huit ans de gaulisme. paris: la table ronde.
- 21- soustelle, j. (1962). l'espérance trahie. paris: éd l'alma.
- 22- TANGUY, Y.(19 78). les mouvements de jeunnes gaullistes de 1947 a 1958. D.E.A Université de Renne.
- 23- touchard, j. (1977). le gaullisme (1940_1969). éd seuil.

24- المجاهد، (1958) العدد 17، 29 ماي 1958

25- المجاهد. (1959). عدد خاص 01 نوفمبر.

26- مصطفى عتيقة، التنظيمات السياسية الفرنسية والثورة الجزائرية (1954-1962) -أحزاب اليمين نموذجاً-

شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران أحمد بن بلة 1.